# العلاقات المغربية الإسبانية في الظرفية الدولية الراهنة: نحو شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد

Moroccan-spanish Relation in the Current international context :Towards a multidimensional strategic partnership

**Habadi Ansar حبدي أنصار**

طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – اكدال – جامعة مُحَمَّد الخامس الرباط

مركز دراسات الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

ansarhabadi@gmail.com

ORCID :0009-0008-1510-3666

**الملخص:**

تمثل العلاقات المغربية الإسبانية نموذجًا معقدًا لعلاقات الجوار في الفضاء المتوسطي، إذ شهدت تاريخيًا صراعات وتنافسات، لكنها تطورت تدريجيًا نحو شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تحول العلاقات الثنائية بين المغرب وإسبانيا إلى شراكة استراتيجية في ظل التحولات الدولية الراهنة، بما يشمل إعادة تشكيل موازين القوى، التحديات الأمنية، وقضايا الهجرة.

اعتمدت الدراسة على مراجعة تاريخية للعلاقات الثنائية، وتحليل الاتفاقيات والسياسات المعاصرة، بالإضافة إلى بيانات وتقارير من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية.

أظهرت النتائج أن التطبيع الدبلوماسي بعد استقلال المغرب، وإدارة الأزمات الثنائية، ودعم إسبانيا لمبادرة الحكم الذاتي المغربية سنة 2007، عززت الثقة المتبادلة. وتشمل مجالات التعاون الاستراتيجي: الأمن، إدارة الهجرة، التبادل الاقتصادي، والطاقة. ورغم التحديات المستمرة مثل الخلاف حول سبتة ومليلية والتقلبات السياسية، فإن المصالح المشتركة والانخراط العملي يضمنان استمرار التعاون.

تحولت العلاقات المغربية الإسبانية إلى شراكة استراتيجية فعالة، ويعد تعزيز الأطر القانونية والمؤسساتية، وتوسيع مجالات التعاون، وتبني مقاربات استباقية لإدارة الأزمات، عوامل أساسية لتعميق هذه الشراكة.

**الكلمات المفتاحية:** المغرب، إسبانيا، شراكة استراتيجية، الأمن، الهجرة، العلاقات المتوسطية–الأوروبية.

**Abstract** :

Moroccan-Spanish relations represent a complex Mediterranean neighborhood dynamic, historically marked by conflicts, but increasingly evolving into a multidimensional strategic partnership.

This study examines the extent to which bilateral relations have transformed into a strategic partnership amid current international shifts, including geopolitical reconfigurations, security challenges, and migration issues.

The research relies on historical review, analysis of contemporary agreements and policies, and data from the European Union and international institutions.

Findings show that post-independence diplomatic normalization, bilateral crisis management, and Spain's support for Morocco's 2007 autonomy initiative strengthened mutual trust. Strategic cooperation encompasses four main areas: security, migration management, economic exchange, and energy. Despite ongoing challenges, such as territorial disputes (Ceuta and Melilla) and political fluctuations, shared interests and pragmatic engagement ensure sustainable collaboration.

Moroccan-Spanish relations have effectively evolved into a strategic partnership. Strengthening legal and institutional frameworks, expanding cooperation areas, and adopting proactive crisis management approaches are essential to deepen this partnership.

**Keywords**: Morocco, Spain, Strategic Partnership, Security, Migration, Euro-Mediterranean Relations.

**مقدمة:**

تشكل العلاقات المغربية الإسبانية نموذجًا مركبًا لعلاقات الجوار في الفضاء المتوسطي، حيث تتداخل فيها الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية والأمنية. وقد شهدت هذه العلاقات تحولات عميقة خلال العقود الأخيرة، خاصة في ظل السياق الدولي الراهن الذي يتميز بإعادة تشكيل موازين القوى، وتصاعد التحديات الأمنية والهجرية، وتنامي أهمية الشراكات الإقليمية.

يرتبط المغرب مع إسبانيا بعلاقات متميزة تشمل مختلف المجالات والقطاعات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، إلى جانب وجود اتفاقياتٍ بين البلدين، تشكّل بدورها آليةً متجددة، تمكّن هذه البلدين من الاستفادة من الخبرات المشتركة في بينهما، وكذا من تمويلات ثنائية في مختلف القطاعات.

إنّ العلاقة بين المغرب وإسبانيا هي تعبيرٌ في الأساس عن انتماءٍ حضاريّ عريق، وعلاقاتٍ ثقافيةٍ تاريخيةٍ ممتدة، ودورٍ ريادِيٍّ يجمع البلدين، خصوصاً في الفضاء المتوسطي.

وقد عملت المملكة المغربية، خلال السنوات الأخيرة التي أعقبت تولّي الملك مُحَمَّد السادس العرش، على بناء سياسةٍ متميزة، قوامها تعميق التعاون الدولي وتنويعه واتجهت الدبلوماسية المغربية للتكيّف مع تطورات الظرفية الدولية المطبوعة بتزايد التنافس الدوليّ ، وتيسير اقتناص الفرص التي توفّرها؛ حيث سعت إلى تعزيز تموقع المغرب في الفضاء المتوسطي ، وخدمة قضايا المصلحة الوطنية، مستخدمةً في ذلك كلّ الأدوات الاقتصادية والسياسية .

ظلّ المغرب ملتقىً لتفاعل الحضارات والثقافات، بفضل تشبّثه بقيم الحرية والتسامح والانفتاح، ما أهلّه لأن يمدّ جسوراً لنشر قيمه المثلى بأسلوبٍ حضاريّ متميّز، خصوصاً مع جارته الشمالية إسبانيا.

إلى ذلك نجد أن العلاقات المغربية مع مملكة إسبانيا من أهم العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ،بحيث نجد أن لهذه العلاقات حضور قوي وذلك من أجل الدفع بالعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والروحية والثقافية وخلق دينامية ومقاربة تشاركية في التعاون الاقتصادي والأمني والاستراتيجية بين المملكتين من أجل محاربة الإرهاب والتهديدات الأمنية التي تمس الاستقراء والتنمية في البلدين .

وقد أفضت هذه التحولات إلى انتقال العلاقات بين البلدين من منطق إدارة الأزمات إلى بناء شراكة استراتيجية قائمة على المصالح المتبادلة والتنسيق متعدد المستويات. وعليه، يطرح هذا المقال الإشكالية التالية:

إلى أي حد استطاعت العلاقات المغربية الإسبانية أن ترتقي إلى مستوى شراكة استراتيجية في ظل التحولات الدولية الراهنة؟

## المبحث الأول: الأسس التاريخية والسياسية للعلاقات المغربية الإسبانية

تعد الأسس التاريخية والسياسية للعلاقات المغربية الإسبانية مدخلًا منهجيًا ضروريًا لفهم طبيعة هذه العلاقات واستيعاب محدداتها الأساسية، بالنظر إلى ما اتسمت به من تداخل بين الاعتبارات التاريخية والجغرافية والسياسية والقانونية. فقد مرت هذه العلاقات بمراحل متعددة، تراوحت بين التعاون والتنافس، وتأثرت بالتحولات الإقليمية والدولية، الأمر الذي انعكس على مسارها وعلى آليات تدبير القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما أن تطور العلاقات بين البلدين لم يكن رهينًا بالعوامل التاريخية فحسب، بل أسهمت مجموعة من الاتفاقيات والأطر القانونية والمؤسسات السياسية في تنظيمها وتوجيهها نحو تعزيز التعاون في مختلف المجالات، مع الحفاظ على قنوات الحوار لمعالجة القضايا الخلافية.

وبناءً على ذلك، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين؛ يُخصص المطلب الأول لدراسة الخلفية التاريخية وتطور العلاقات الثنائية بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، باعتبارها الأساس الذي تشكلت في ظله هذه العلاقة، بينما يُعنى المطلب الثاني ببيان الإطار السياسي والقانوني المنظم للعلاقات المغربية الإسبانية، من خلال استعراض أهم الاتفاقيات والآليات المؤسسية التي أسهمت في تأطير التعاون الثنائي.

### المطلب الأول: الخلفية التاريخية وتطور العلاقات الثنائية

تعتبر العلاقات المغربية الاسبانية من أعقد العلاقات وأطولها تاريخيا مقارنة مع العلاقات المغربية الفرنسية أو العلاقات المغربية الأمريكية، بحكم القرب والجوار والتفاعل الحضاري بالإضافة إلى محددات تعد بمثابة ثوابت تتحكم في العلاقات الثنائية بين البلدين

لا يمكن استيعاب العلاقات المغربية الإسبانية الراهنة إلا بعد دراسة أهم المحددات التي توجهها؛ سلبا أو إيجابا، نحو المجابهة المتكررة أو نحو التعاون المتبادل، وتتخذ هذه المحددات طوابع متنوعة، تتوزع على ما هو تاريخي وسياسي واقتصادي وأمني، وما إلى ذلك، والقاسم المشترك بين هذه المحددات هو أنها تتأسس جميعها على مبدأ التحدي بالنسبة إلى الطرفين، لكن بدرجة أشد بالنسبة إلى الطرف المغربي، الذي يواجه العاصفة وحيدا من دون أي دعم عربي أو إسلامي ملموس، في حين تقف جنب الطرف الإسباني القارة الأوروبية، بل والغرب برمته.

رغم أن الاستعمار العسكري التقليدي ولى، وتحررت أغلب بلدان الجنوب، بما فيها الدول العربية والإسلامية، إلا أن ظلاله لا تزال تخيم على بعض الثغور المغربية، التي تترنح تحت وطأة الاحتلال الإسباني، مما يؤثر سلبا على العلاقات المغربية الإسبانية، هذا على مستوى الواقع، أما تاريخيا فقد عانى طويلا المغرب عامة، والريف خاصة، من السياسة الاستعمارية الإسبانية، التي لم تقتصر على نهب خيراته البرية والبحرية فحسب، وإنما تعدت ذلك إلى النيل من حرمة الإنسان وكرامته، عندما عمدت إلى استعمال الأسلحة الكيماوية للقضاء على المقاومة الريفية الباسلة، التي ما فتئ الريفيون يقاسون اليوم من عواقبها الصحية الوخيمة.

على هذا الأساس، فإن محدد التركة الاستعمارية الإسبانية في المغرب يؤدي دورا جوهريا في تشكيل صورة إسبانيا في المتخيل المغربي، وهي صورة كالحة تعبر عن النزوع الاستخباراتي للدولة الإسبانية، وهو ليس وليد عشرينات القرن الماضي، وإنما يمتد إلى زمن الحروب الصليبية وبداية سقوط المماليك الإسلامية في الأندلس، التي انتهت بسقوط مملكة غرناطة سنة 1492، أي قبل خمس سنوات من احتلال مدينة مليلية.

تعد العلاقات بين المغرب وإسبانيا نموذجاً مركباً في العلاقات الدولية، حيث تتداخل المحددات التاريخية مع التحولات السياسية والاستراتيجية المعاصرة. وقد اكتسبت هذه العلاقات في عهد الملك مُحَمَّد السادس دينامية جديدة اتسمت بالانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى منطق الشراكة الاستراتيجية، رغم استمرار تأثير بعض الملفات التاريخية العالقة[1].

ترجع جذور العلاقات المغربية الإسبانية إلى سياق تاريخي طويل ارتبط بالتنافس الجيوسياسي في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، غير أن التأثير الأكبر برز خلال مرحلة الحماية التي فرضتها إسبانيا على شمال المغرب (1912–1956). وقد أسهم هذا الإرث في تشكيل بنية من عدم الثقة السياسية استمرت حتى بعد الاستقلال.

ومن أبرز تجليات هذا الإرث:

- استمرار الخلاف حول مدينتي سبتة ومليلية.

[1] عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2011، ص 412.

- بقاء بعض الجزر تحت السيادة الإسبانية.
- حضور الذاكرة التاريخية في الخطاب السياسي والدبلوماسي.

وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقات الثنائية التي اتسمت لفترة طويلة بالتذبذب بين التعاون والتوتر.

تعود جذور العلاقات المغربية الإسبانية إلى فترات تاريخية بعيدة، تميزت في جزء كبير منها بالتنافس والصراع، خاصة خلال الحقبة الاستعمارية التي فرضت خلالها إسبانيا سيطرتها على مناطق من شمال وجنوب المغرب[1]. غير أن حصول المغرب على استقلاله سنة 1956 شكل منعرجًا حاسمًا نحو إعادة بناء العلاقات الثنائية على أسس دبلوماسية حديثة.

وقد عرفت هذه العلاقات مراحل مد وجزر، حيث برزت أزمات سياسية حادة، من بينها أزمة جزيرة ليلى سنة 2002، التي كادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية محدودة[2]. إلا أن الطرفين أظهرا قدرة على احتواء الأزمات من خلال القنوات الدبلوماسية.

ومع بداية الألفية الثالثة، اتجهت العلاقات نحو مزيد من الاستقرار، مدفوعة بتنامي المصالح الاقتصادية والتحديات الأمنية المشتركة[3]

شكلت محددات العلاقات المغربية الإسبانية في عهد مُحَمَّد السادس موضوعاً مركزياً في دراسة تطور السياسة الخارجية المغربية وتحولات البيئة الإقليمية في غرب البحر الأبيض المتوسط، وذلك بالنظر إلى خصوصية هذه العلاقة التي تجمع بين عناصر التعاون الاستراتيجي والتنافس الجيوسياسي والتداخل التاريخي والجغرافي. فالعلاقات بين المغرب وإسبانيا لا يمكن فهمها فقط من خلال التفاعلات الدبلوماسية المباشرة، بل تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والأمنية والمؤسساتية، إضافة إلى تأثير التحولات الدولية والإقليمية منذ نهاية الحرب الباردة وتعاظم دور الفاعلين غير الدولتيين.

لقد شهدت العلاقات المغربية الإسبانية منذ اعتلاء الملك مُحَمَّد السادس العرش سنة 1999 دينامية جديدة ارتبطت بإعادة هيكلة توجهات السياسة الخارجية المغربية نحو منطق البراغماتية الاستراتيجية وتنويع الشراكات الدولية، مع الحفاظ على الطابع المركزي للعلاقة مع إسبانيا باعتبارها الشريك الاقتصادي الأول للمغرب داخل الفضاء الأوروبي، وأحد أهم الفاعلين المؤثرين داخل الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بملفات الهجرة والأمن والتعاون الحدودي. وفي هذا السياق، أصبحت العلاقات الثنائية تخضع لمنظومة مركبة من المحددات، حيث يتداخل العامل الجغرافي المرتبط بقرب الضفتين عبر مضيق جبل طارق مع الإرث التاريخي المرتبط بفترة الحماية، إضافة إلى إشكالات السيادة الترابية والهجرة والتبادل التجاري[4].

[1] المريني، عبد الحق، الجيش المغربي عبر التاريخ 1968، ص 45.

[2] Real Instituto Elcano, Crisis del Islote Perejil, 14/07/2002.

[3] European Commission, EU-Morocco Relations, 24/02/2023.

[4] مُحَمَّد الطوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2001، ص 118.

## المطلب الثاني: الإطار السياسي والقانوني المنظم للعلاقات

تستند العلاقات المغربية الإسبانية إلى مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي تغطي مجالات متعددة، من بينها التعاون الأمني، والتجاري، والهجرة. كما تلعب الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي دورًا محوريًا في تأطير هذه العلاقات[1].

وفي هذا السياق، شكل الدعم الإسباني لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007 تحولًا نوعيًا في الموقف السياسي الإسباني، حيث اعتُبر هذا المقترح أساسًا واقعيًا وذا مصداقية لحل النزاع[2].

ويعكس هذا التحول إدراكًا إسبانيًا لأهمية المغرب كشريك استراتيجي في المنطقة، خاصة في ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة.

كانت قضية الصحراء من أكثر الملفات حساسية؛ إذ تعد بالنسبة للمغرب قضيته الوطنية الأولى. وقد شهدت هذه القضية في عهد مُحَمَّد السادس تطوراً ملموساً في المواقف الإسبانية، من خلال:

- إعلان مدريد في 2022 اعترافها بأهمية مبادرة الحكم الذاتي المغربية كحل جاد وواقعي للنزاع في الصحراء .
- الاتفاق على أن تُبنى العلاقات على مبادئ الاحترام المتبادل وسيادة المغرب، وتسهيل الحوار لحل هذا النزاع في إطار الأمم المتحدة.

هذه التطورات تُظهر تحولاً كبيراً في السياسة الإسبانية تجاه موقف المغرب، وهو ما يعكس الثقة المتنامية في العلاقات الثنائية[3].

وفي نفس السياق، ومنذ اعتلاء مُحَمَّد السادس العرش سنة 1999، شهدت السياسة الخارجية المغربية تحولات استراتيجية قائمة على تنويع الشراكات وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية، وهو ما انعكس على مسار العلاقات المغربية–الإسبانية التي انتقلت من منطق إدارة الأزمات الظرفية إلى بناء شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد. كما لعب انخراط إسبانيا في إطار الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في توجيه هذه العلاقات، خصوصاً في مجالات الهجرة والتبادل التجاري والتعاون الأمني[4].

### أولًا: الإطار السياسي

يرتكز الإطار السياسي للعلاقات المغربية الإسبانية على مجموعة من المبادئ والآليات، أهمها:

- مبدأ حسن الجوار والتعاون المشترك يقوم على احترام سيادة كل دولة ووحدتها الترابية.
- تعزيز الحوار السياسي المستمر لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.
- اللقاءات والزيارات الرسمية
- تنظيم اجتماعات دورية بين رؤساء الحكومتين والوزراء.

[1] Ministerio de Asuntos Exteriores de España, 2022.

[2] Elcano Institute, Security Cooperation Spain-Morocco, 31/05/2021.

[3] الباحث: نبيل دريوش – الثابت والمتغير في السياسة الخارجية المغربية تجاه إسبانيا 2000-2020 – جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء السنة: 2025 .

[4] العلوي، عبد الفتاح :السياسة الخارجية المغربية: الاستمرارية والتغير. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق 2020.

- عقد لقاءات رفيعة المستوى لتقييم التعاون الثنائي وتحديد أولوياته.
- الحوار الاستراتيجي يشمل قضايا الأمن والهجرة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- التنسيق بشأن القضايا الإقليمية، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا.
- التعاون داخل الأطر الدولية.
- التعاون في إطار الأمم المتحدة.
- الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، باعتبار إسبانيا من أبرز الداعمين لتطوير هذه الشراكة.

**ثانيًا: الإطار القانوني**

يستند التعاون المغربي الإسباني إلى عدد كبير من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية، من أبرزها:

معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون 1991 بحيث تُعد المرجع الأساسي للعلاقات الثنائية الى جانب الالتزام بالحوار والتشاور والتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية واتفاقيات التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية و الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والتهريب والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وتشجيع وحماية الاستثمارات و تجنب الازدواج الضريب وتسهيل المبادلات التجارية والاستثمارات المشتركة واتفاقيات التعاون القضائي وتسليم المجرمين والمساعدة القضائية المتبادلة في القضايا المدنية والجنائي وتنفيذ الأحكام القضائية.

وفي نفس الاتجاه تبرز اتفاقيات التعاون الثقافي والتعليمي وتبادل الطلبة والأساتذة والتعاون في مجال البحث العلمي وحماية التراث الثقافي وتشجيع التبادل الثقافي.

**ثالثًا: مجالات التعاون**

يشمل التعاون المغربي الإسباني عدة مجالات، منها:

- التعاون الأمني والاستخباراتي.
- التجارة والاستثمار.
- الطاقة والطاقات المتجددة.
- الصيد البحري.
- النقل والبنية التحتية.
- التعليم والثقافة.
- إدارة الهجرة والتنمية.

**رابعًا: التحديات**

رغم متانة العلاقات الثنائية، فإنها تواجه عددًا من التحديات، أبرزها:

- قضية سبتة ومليلية والجزر المجاورة.
- تدبير تدفقات الهجرة.

- ترسيم الحدود البحرية.

بعض الأزمات الدبلوماسية الظرفية التي تُحل غالبًا عبر الحوار والتنسيق السياسي.

يستشف من العلاقات المغربية الإسبانية تميزها بطابع استراتيجي، إذ تقوم على شبكة واسعة من الاتفاقيات القانونية والآليات السياسية التي تنظم مختلف مجالات التعاون. وعلى الرغم من وجود بعض القضايا الخلافية، فإن البلدين يحرصان على اعتماد الحوار والدبلوماسية للحفاظ على استقرار العلاقات وتعزيز المصالح المشتركة، خاصة في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية الإقليمية.

## المبحث الثاني: تجليات الشراكة الاستراتيجية وآفاقها المستقبلية

يشكل الوقوف على تجليات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة العلاقات الثنائية ومدى تطورها، إذ لا تقتصر هذه الشراكة على الجوانب النظرية أو التصريحات السياسية، بل تتجسد من خلال مجالات تعاون متعددة تعكس مستوى التقارب وتلاقي المصالح المشتركة. كما أن استدامة هذه الشراكة وفاعليتها تظل رهينة بقدرة الطرفين على مواجهة التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية، بما يضمن تعزيز مكتسباتها واستشراف آفاقها المستقبلية.

وانطلاقًا من ذلك، سيتم في هذا المبحث تناول أبرز مجالات التعاون الاستراتيجي بين البلدين، من خلال استعراض أهم القطاعات التي شهدت تعاونًا متناميًا، قبل الانتقال إلى تحليل التحديات التي تواجه هذه الشراكة واستشراف آفاقها المستقبلية.

### المطلب الأول: مجالات التعاون الاستراتيجي بين البلدين

تتعدد مجالات التعاون بين المغرب وإسبانيا، مما يعكس طبيعة الشراكة الاستراتيجية بينهما:

#### 1. التعاون الأمني

يشكل التعاون الأمني بين المغرب وإسبانيا أحد أعمدة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، بحكم الجوار الجغرافي وتشابك التحديات الأمنية في الحوض الغربي للمتوسط. وقد تطور هذا التنسيق بشكل ملحوظ منذ مطلع الألفية الثالثة، ليصبح نموذجاً للتعاون الأمني الإقليمي في مجالات مكافحة الإرهاب، الهجرة غير النظامية، الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر

ويُعد التعاون الأمني من أبرز ركائز العلاقات الثنائية، حيث يشمل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل منتظم[1].

#### 2. تدبير قضايا الهجرة

تُعدّ قضايا الهجرة والحدود من أكثر الملفات حساسيةً وتعقيدًا في مسار العلاقات المغربية—الإسبانية خلال عهد مُحَمَّد السادس، نظرًا لتشابك أبعادها الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية، وارتباطها المباشر بديناميات الجوار الجغرافي في الحوض الغربي للمتوسط. فالموقع الاستراتيجي للمغرب كبوابة إفريقية نحو أوروبا، وتموضع إسبانيا كحدٍّ جنوبي للاتحاد الأوروبي، جعلا من

[1] Elcano Institute, Security Cooperation Spain-Morocco, 2021.

تدبير تدفقات الهجرة وضبط الحدود مسألةً بنيوية في أجندة التعاون الثنائي، كما أضحيا معيارًا لقياس مستوى الثقة السياسية بين الرباط ومدريد.

وقد اكتسب هذا الملف أهمية متزايدة منذ مطلع الألفية الثالثة، في سياق التحولات التي شهدتها أوروبا بعد إقرار اتفاقية اتفاقية شنغن وتكريس مقاربة أمننة الحدود، ثم تعزّزت أهميته مع تصاعد موجات الهجرة غير النظامية عبر غرب المتوسط، خصوصًا عبر معبري سبتة ومليلية، وما رافقهما من أزمات ظرفية أعادت طرح إشكالية السيادة والحدود البرية والبحرية في سياقٍ متوتر أحيانًا ومتعاون أحيانًا أخرى.

وتتجاوز قضايا الهجرة بعدها التقني المرتبط بضبط المعابر إلى بعدٍ استراتيجي يتصل بإعادة تعريف مفهوم الأمن المشترك، حيث باتت الهجرة غير النظامية، وشبكات الاتجار بالبشر، والتحديات الإنسانية المرتبطة بطلب اللجوء، عناصر مركزية في هندسة التعاون الأمني بين البلدين. كما أن إدماج المغرب في آليات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتكريس دوره كشريك أساسي في سياسات الجوار والهجرة، جعلا من التنسيق المغربي—الإسباني ركيزةً أساسية في الاستراتيجية الأوروبية لإدارة الحدود الجنوبية.

وعليه، فإن معالجة هذا المطلب تقتضي مقاربة تحليلية متعددة المستويات، تنظر إلى قضايا الهجرة والحدود باعتبارها مجالًا لتقاطع منطقين: منطق السيادة الوطنية المرتبط بإشكالية الحدود البرية والبحرية، ومنطق الترابط الأمني الإقليمي الذي يفرض أشكالًا متقدمة من التنسيق والتقاسم الاستخباراتي والعملياتي. كما يقتضي الأمر إبراز كيف تحوّل هذا الملف من مصدر توتر دوري إلى أداة لإعادة بناء الثقة السياسية، خاصة في ضوء التحولات الدبلوماسية التي أعقبت أزمة 2021، وما تلاها من إعادة تأطير للعلاقات الثنائية على أساس الشراكة الاستراتيجية المتجددة.

ومن ثمّ، يشكّل ملف الهجرة والحدود اختبارًا حقيقيًا لقدرة الرباط ومدريد على الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى منطق الحكامة المشتركة، بما يعكس تطورًا نوعيًا في إدراكهما المتبادل لطبيعة التحديات العابرة للحدود في الفضاء المتوسطي.

تمثّل قضايا الهجرة والحدود أحد أعمدة البنية الاستراتيجية للعلاقات المغربية—الإسبانية خلال عهد مُحَمَّد السادس، حيث تحوّل هذا الملف من مسألة تقنية مرتبطة بضبط المعابر إلى قضية سيادية—أمنية ذات امتدادات إقليمية وأورومتوسطية. ويعود ذلك إلى التداخل البنيوي بين الجغرافيا السياسية للمضيق، والرهانات الديموغرافية في إفريقيا جنوب الصحراء، وسياسات أمن الحدود التي تبنّاها الاتحاد الأوروبي منذ تفعيل منظومة اتفاقية شنغن. يلعب المغرب دورًا محوريًا في الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، من خلال التعاون الوثيق مع إسبانيا، مما جعله شريكًا أساسيًا في السياسات الأوروبية للهجرة[1].

### 3. التعاون الاقتصادي

تعد الشراكة الاقتصادية بين المغرب وإسبانيا إحدى الركائز الأساسية للعلاقات الثنائية، نظراً للأهمية الجغرافية، والتاريخية، والسياسية لكل منهما، إضافة إلى التداخل الواضح في المصالح الاقتصادية والتجارية. وتتميز هذه الشراكة بعدة سمات رئيسية:

#### أ- العلاقات التجارية

[1] European Council, Migration Policy Report, 06/10/2022.

تعتبر إسبانيا أول شريك تجاري للمغرب داخل الاتحاد الأوروبي، حيث يغطي التبادل التجاري بين البلدين مجموعة واسعة من القطاعات، تشمل الصناعة التحويلية، والزراعة، والطاقة، والنقل، والخدمات اللوجستية. ويعكس حجم الاستيراد والتصدير المتبادل اعتماد كل طرف على الآخر لتأمين أسواق للمنتجات الوطنية، كما يظهر التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة، ما يعزز من قدرة البلدين على الانخراط في سلاسل القيمة العالمية.

**ب– الاستثمارات المتبادلة**

شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في الاستثمارات الإسبانية بالمغرب، خصوصاً في قطاعات السيارات والطاقة المتجددة والسياحة، حيث استفادت الشركات الإسبانية من البيئة الاستثمارية المغربية المشجعة، ومن اتفاقيات التبادل الحر والتسهيلات الجمركية. بالمقابل، تحرص المغرب على الاستثمار في المشاريع الإسبانية التي تعزز التكامل الصناعي والتكنولوجي، وتفتح آفاقاً جديدة للتعاون في الأسواق الأوروبية.

**ج– التعاون في الطاقة والبيئة**

تمثل الطاقة النظيفة والمتجددة أحد محاور الشراكة المستقبلية بين البلدين. إذ يشترك المغرب وإسبانيا في مشاريع متعلقة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إضافة إلى شبكات نقل الكهرباء والطاقة المتجددة العابرة للحدود. ويتيح هذا التعاون إمكانية الاستفادة من الخبرة الإسبانية في إدارة الطاقات النظيفة، مع دعم المغرب لتحقيق أهدافه في التحول الطاقي والاستدامة البيئية.

**د – التكامل الاستراتيجي الاقتصادي**

تتجاوز الشراكة الاقتصادية حدود التجارة والاستثمار إلى مستويات استراتيجية تشمل التنسيق في سياسات التجارة الخارجية، والمشاركة في تطوير البنية التحتية الإقليمية، ودعم المشاريع الصناعية المشتركة، بما يعزز الدور الاقتصادي للمغرب كحلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا، ويتيح لإسبانيا الاستفادة من موقع المغرب الجيو–استراتيجي كمدخل للأسواق الإفريقية.

**ج– تحديات وفرص المستقبل**

رغم تقدم الشراكة، تواجه البلدين تحديات مثل المنافسة الإقليمية، والتقلبات الاقتصادية العالمية، والحاجة إلى تحسين الإطار القانوني للاستثمار المشترك. ومع ذلك، فإن التوجه نحو الرقمنة، والتكنولوجيات الحديثة، والابتكار الصناعي يمثل فرصة لتعميق التعاون، وتعزيز التكامل الاقتصادي، واستدامة المنافع المشتركة.

تُعد إسبانيا الشريك التجاري الأول للمغرب، حيث شهدت المبادلات التجارية نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، خاصة في مجالات الصناعة والفلاحة والخدمات[1].

**4 . مجال الطاقة**

برز التعاون في مجال الطاقة، خاصة مشاريع الربط الكهربائي والطاقات المتجددة، كأحد أهم مجالات الشراكة المستقبلية بين البلدين[1].

[1] ICEX España Exportación e Inversiones, 07/2023.

**المطلب الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية**

يُعدّ موضوع التحديات المستقبلية في العلاقات المغربية–الإسبانية من المحاور الأساسية في الدراسات الأكاديمية المرتبطة بالعلاقات الدولية، نظراً لتشابك المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية بين المغرب وإسبانيا. ويمكن تناول هذه التحديات ضمن عدد من الأبعاد الرئيسية:

**1– التحديات السياسية والدبلوماسية**

رغم التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الثنائية في السنوات الأخيرة، فإنها لا تزال عرضة للتوترات الظرفية المرتبطة بعدد من القضايا الحساسة. ومن أبرز هذه القضايا ملف المدينتين المحتلتين سبتة ومليلية، إضافة إلى بعض الخلافات المرتبطة بتدبير الحدود والهجرة.

ومن جهة أخرى، تظل العلاقات السياسية عرضة للتأثر بالتحولات الحكومية داخل إسبانيا، حيث قد تؤدي تغيرات الحكومات أو التوازنات الحزبية إلى إعادة تقييم بعض السياسات تجاه المغرب.

كما أن قضية الصحراء تمثل بدورها أحد العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين. فقد شهد الموقف الإسباني تحوّلاً مهماً سنة 2022 عندما أعلن رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز دعم بلاده لمبادرة الحكم الذاتي التي يقترحها المغرب كحل للنزاع، وهو ما ساهم في فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بعد فترة من التوتر الدبلوماسي. غير أن هذا التحول لا يخلو من تحديات، خاصة في ظل الضغوط السياسية الداخلية في إسبانيا والتوازنات داخل الاتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ذلك، تبقى العلاقات الثنائية عرضة للتأثر بالتحولات السياسية داخل إسبانيا، خصوصاً مع تعدد الفاعلين الحزبيين واختلاف رؤاهم تجاه قضايا الهجرة والعلاقات مع دول جنوب المتوسط[2].

**2: تحديات الهجرة والأمن الحدودي**

تشكل الهجرة غير النظامية أحد أبرز التحديات المستقبلية في العلاقات بين البلدين. فالموقع الجغرافي للمغرب يجعله نقطة عبور رئيسية نحو أوروبا عبر مضيق جبل طارق.

ورغم وجود تعاون أمني وثيق بين الرباط ومدريد، فإن استمرار تدفقات الهجرة، إلى جانب نشاط شبكات الاتجار بالبشر، يفرض ضرورة تعزيز آليات التعاون الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

كما أن أي توتر سياسي بين البلدين قد ينعكس مباشرة على مستوى التنسيق في تدبير الهجرة، وهو ما ظهر في بعض الأزمات السابقة.

**3–التحديات الاقتصادية والتجارية**

رغم أن إسبانيا تعد الشريك التجاري الأول لـ المغرب، فإن العلاقات الاقتصادية تواجه عدداً من التحديات المستقبلية، من بينها:

---

[1] International Energy Agency, Morocco–Spain Energy Links, 03/07/2023.

[2] المجلس المغربي للشؤون الخارجية، العلاقات المغربية الإسبانية: تحديات وآفاق، الرباط، 2021.

- المنافسة المتزايدة في بعض القطاعات الصناعية مثل السيارات والنسيج.
- ضرورة تحقيق توازن أكبر في الميزان التجاري بين البلدين.
- تأثير التحولات الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي على المبادلات التجارية والاستثمارات.

كما أن التحولات المرتبطة بإعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية قد تدفع البلدين إلى إعادة صياغة نماذج التعاون الصناعي والتجاري.

### 4- تحديات الطاقة والتحول الطاقي

يشهد التعاون المغربي الإسباني تطوراً مهماً في مجال الطاقة، خاصة في ما يتعلق بالربط الكهربائي بين البلدين عبر مضيق جبل طارق. غير أن التحول العالمي نحو الطاقات المتجددة يفرض تحديات جديدة، من بينها:

- ضرورة توسيع مشاريع الربط الطاقي.
- تطوير التعاون في مجال الهيدروجين الأخضر.
- التكيف مع السياسات الطاقية الجديدة داخل الاتحاد الأوروبي.

ويمثل هذا المجال فرصة استراتيجية، لكنه يتطلب استثمارات ضخمة وتنسيقاً مؤسساتياً متقدماً.

### 5-التحديات الجيوسياسية والإقليمية

تتأثر العلاقات المغربية الإسبانية أيضاً بالتطورات الجيوسياسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وغرب إفريقيا. فالتحديات المرتبطة بالأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، إضافة إلى المنافسة الاقتصادية في إفريقيا، قد تؤثر في طبيعة التعاون بين البلدين.

كما أن التحولات في السياسة الأوروبية تجاه جنوب المتوسط ستظل عاملاً مهماً في توجيه مسار الشراكة بين الرباط ومدريد.

يمكن القول إن مستقبل العلاقات بين المغرب وإسبانيا سيظل رهيناً بقدرة الطرفين على تدبير هذه التحديات عبر الحوار السياسي وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني. فبالرغم من وجود بعض الملفات الحساسة، فإن المصالح الاستراتيجية المشتركة تجعل من الشراكة بين البلدين ضرورة جيوسياسية واقتصادية في منطقة غرب المتوسط.

ومع ذلك، فإن الآفاق المستقبلية تبقى واعدة، نظرًا لتقاطع المصالح الاستراتيجية بين البلدين، وتزايد أهمية المغرب كشريك إقليمي في شمال إفريقيا.

### خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن العلاقات المغربية الإسبانية تمثل إحدى أهم العلاقات الثنائية في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، لما تتميز به من عمق تاريخي وتشابك جغرافي وتنوع في مجالات التعاون. وعلى الرغم من أن هذه العلاقات عرفت في بعض الفترات تحديات واختلافات مرتبطة ببعض القضايا السياسية والحدودية، فإن البلدين أظهرا قدرة كبيرة على تجاوزها

عبر اعتماد الحوار الدبلوماسي وتغليب منطق المصالح المشتركة، مما أسهم في بناء شراكة استراتيجية تقوم على الثقة والتعاون المتبادل.

وقد أبانت الدراسة أن التعاون بين المغرب وإسبانيا لم يعد يقتصر على الجوانب الاقتصادية والتجارية، بل امتد ليشمل مجالات حيوية، من بينها الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وإدارة الهجرة، والاستثمار، والطاقة المتجددة، والنقل واللوجستيك، إضافة إلى التعاون الثقافي والعلمي والتعليمي، وهو ما يعكس تطور العلاقات الثنائية نحو شراكة شاملة ومتعددة الأبعاد.

وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، تبدو آفاق التعاون بين البلدين واعدة، خاصة في مجالات الاقتصاد الأخضر، والتحول الرقمي، والابتكار، وحماية البيئة، وتعزيز الأمن الطاقي، والاستثمار في البنية التحتية، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ويعزز التكامل الاقتصادي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. كما أن الموقع الاستراتيجي للمغرب وإسبانيا يؤهلهما للقيام بدور محوري في دعم الاستقرار الإقليمي وتعزيز التعاون الأورومتوسطي والإفريقي.

ومن هذا المنطلق، فإن نجاح العلاقات المغربية الإسبانية في المستقبل سيظل مرتبطًا باستمرار الحوار السياسي، واحترام المصالح العليا للبلدين، وتطوير آليات التعاون الثنائي، وتعزيز الشراكات الاقتصادية والعلمية والثقافية، بما يضمن تحقيق التنمية المشتركة ويكرس الأمن والاستقرار في المنطقة.

وعليه، فإن تعزيز هذه الشراكة يقتضي:

- مواصلة تعزيز الحوار السياسي والدبلوماسي لمعالجة مختلف القضايا الثنائية بروح التفاهم والاحترام المتبادل.
- تشجيع الاستثمارات المشتركة، خاصة في مجالات الصناعة، والطاقات المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والابتكار.
- تطوير التعاون الأمني لمواجهة التحديات المشتركة، وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية.
- دعم برامج التبادل الأكاديمي والبحث العلمي بين الجامعات ومراكز البحث المغربية والإسبانية، بما يسهم في نقل المعرفة وتعزيز الابتكار.
- توسيع التعاون الثقافي والسياحي بما يعزز التقارب بين الشعبين ويحافظ على الإرث الحضاري المشترك.
- تعزيز الشراكة في مجالات البيئة والاقتصاد الأخضر والربط اللوجستي، بما يواكب التوجهات الدولية نحو التنمية المستدامة.
- العمل على بناء شراكة استراتيجية طويلة المدى تجعل من العلاقات المغربية الإسبانية نموذجًا للتعاون الإقليمي القائم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

## قائمة المراجع


- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2011،
- المريني عبد الحق، الجيش المغربي عبر التاريخ 1968.مطابع المغرب الكبير الرباط 1968
- مُحَمَّد الطوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2001
- نبيل دريوش ، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية المغربية تجاه إسبانيا 2000-2020 ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء السنة 2025
- المجلس المغربي للشؤون الخارجية، العلاقات المغربية الإسبانية: تحديات وآفاق، الرباط، 2021
- Real Instituto Elcano, Crisis del Islote Perejil, 14/07/2002
- European Commission, EU-Morocco Relations, 24/02/2023.
- Ministerio de Asuntos Exteriores de España, 2022.
- Elcano Institute, Security Cooperation Spain-Morocco, 31/05/2021.
- European Council, Migration Policy Report, 06/10/2022.
- ICEX España Exportación e Inversiones, 07/2023.
- International Energy Agency, Morocco-Spain Energy Links, 03/07/2023.